

زكاة

القرار رقم (ISZR-2020-201) |

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-4979) |

لجنة الفصل

الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

ضريبة الدخل - الربط الزكوي التقديري - رأس المال في السجل التجاري - احتساب الوعاء الزكوي - الفحص الميداني - عدم تقديم القوائم المالية من محاسب قانوني معتمد - قبول دعوى المدعي شكلاً ورفضها موضوعاً

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٤٠هـ - أسس المدعي اعتراضه على أن هناك خطأ مادي من قبل المدعى عليها في تعبئة الإقرار - أجابت الهيئة: بأنه تمت محاسبة المدعي تقديرياً بناءً على البند (الخامس) من المادة (الثالثة عشرة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، وقد تم تحديد الوعاء الزكوي للمدعي بمبلغ وقدره (٢,٣٧٦,٦٨١) ريال سعودي بناءً على إقراراته لضريبة القيمة المضافة - ثبت للدائرة: أن المدعي لم يقدم للمدعى عليها رفق إقراره لعام الخلاف، القوائم المالية المعتمدة من محاسب قانوني مرخص - مؤدى ذلك: قبول دعوى المدعي شكلاً، ورفضها موضوعاً - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية



المستند:

- البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ.
- المادة (الثانية) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ.
- الفقرات (٥، ٦، ٨) من المادة (١٣)، والفقرة (٣) من المادة (٢٠) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٠/٠٦/١٤٣٨هـ.



الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

تتلخص وقائع هذه الدعوى، أنه في تاريخ ١٤٤١/٠٥/٠٧هـ، تقدم /، مالك (مؤسسة ...)، سجل تجاري رقم (.....)، باعتراضه أمام المدعى عليها على قرارها بشأن الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٤٠هـ، والمبلغ له آلياً في تاريخ ١٤٤١/٠٥/٠٢هـ، مستنداً إلى أن: هناك خطأ مادي من قبل المدعى عليها في تعبئة الإقرار، فيما يخص نسبة الربح ورأس المال، حيث إن نسبة الربح الصحيحة (١٥٪) ورأس المال في السجل التجاري (٢٥,٠٠٠) ريال. وأبلغ المدعي برفض اعتراضه، المشار إليه، فتقدم أمام المدعى عليها بطلب تصعيد الاعتراض إلى لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، فتم قيد اعتراضه في تاريخ ١٤٤١/٠٦/٠٥هـ، أمام الأمانة العامة للجان الضريبية، وتضمن اعتراضه ما ملخصه: المؤسسة تعمل بالتاريخ الهجري والإقرارات الضريبية تعمل بالتاريخ الميلادي ويوجد تضارب بينهما في احتساب مبلغ الإيرادات بدقة وبما أن المدعى عليها أخذت في الاعتبار الإقرارات الضريبية لاحتساب الوعاء الزكوي بالنسبة للإيرادات كان لابد من الأخذ في الاعتبار قيمة المشتريات المدخلة ضمن الإقرارات الضريبية والتي تمثل تكلفة المبيعات، حيث أن الوعاء الزكوي يؤخذ على صافي الربح الخاص بالفترة وليس فقط على الإيرادات، أيضاً توجد مبالغ تخص المصاريف العمومية والإدارية ضمن القوائم المالية التقديرية المرفقة، حيث أنها مبالغ غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة، كما أن الوعاء الزكوي طبقاً للوائح يحدد بصافي الربح أو الوعاء الزكوي أيهما أكبر.

وبعرض صحيفة الدعوى على المدعى عليها، أجابت بمذكرة تضمنت ما ملخصه: تمت محاسبة المدعي تقديرياً بناءً على البند (الخامس) من المادة (الثلاثة عشرة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ، وقد تم تحديد الوعاء الزكوي للمدعي بمبلغ وقدره (٢,٣٧٦,٦٨١) ريال سعودي بناءً على إقراراته لضريبة القيمة المضافة، وذلك استناداً إلى الفقرتين (أ) و (ب) من البند (السادس) من المادة ذاتها، والذي نص على أنه «يتكون الوعاء الزكوي بالأسلوب التقديري من الآتي مالم يظهر إقرار المكلف وعاءً أكبر: (أ) رأس المال العامل، ويتم تحديده بأي من الطرق الممكنة....، (ب) الأرباح الصافية المحققة خلال العام والتي يتم تقديرها بنسبة ١٥٪ كحد أدنى من إجمالي الإيرادات.....». واستناداً إلى البند (الثامن) من المادة ذاتها الذي نص على أنه «عند تحديد الوعاء الزكوي بالأسلوب التقديري تقوم الهيئة بتجميع المعلومات التي تمكنها من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المكلف لدى الهيئة من خلال ما يقدمه المكلف من دلائل وقرائن موثقة.....».

وفي يوم الاثنين ١٤٤٢/٠٢/١٨هـ، الموافق ٢٠٢٠/١٠/٠٥م، وفي تمام الساعة الثامنة مساءً، الموعد المحدد لنظر الدعوى، وبعد الاطلاع على الفقرة رقم (٢) من

المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، المتضمنة جواز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة وسائل التقنية الحديثة، تمت المناداة على الطرفين، فحضر / ...، بصفته ممثلاً للمدعى عليها، بموجب التفويض رقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٠٥/١٩ هـ المرفقة صورة منه في ملف الدعوى، في حين تخلف عن الحضور المدعى أو من يمثله ولم يبعث بعذر لتخلفه عن الحضور رغم صحة تبليغه بموعد الجلسة من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، مما يعتبر معه أنه أهدر حقه في الحضور والمرافعة. وفي الجلسة تم فتح باب المرافعة بسؤال ممثل المدعى عليها عما لديه حيال الدعوى فأجاب: قامت المدعى عليها بحاسبة المدعي تقديرياً للعام ١٤٤٠ هـ، بناءً على سجلاته التجارية ومبيعات القيمة المضافة وفقاً للمادة (الثالثة عشرة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، لعام ١٤٣٨ هـ، وأكتفي بالمذكرة المرفوعة على البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية وأتمسك بما ورد فيها من دفع. عليه تم قفل باب المرافعة ورفع القضية للدراسة والمداولة.



الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤٠٣/٠٣/١٣ هـ، وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١ هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (١/م) بتاريخ ١٤٢٥/٠١/١٥ هـ، وتعديلاته، وعلى لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٠٦/١١ هـ، وتعديلاتها، وعلى البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١ هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

أما من حيث الشكل؛ فإنه لما كان المدعي يهدف من إقامة دعواه إلى إلغاء قرار المدعى عليها المؤرخ في ١٤٤١/٠٥/٠٢ هـ، بشأن الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٤٠ هـ. وحيث يعد هذا النزاع من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وفقاً للبند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١ هـ. وحيث نصت المادة (الثانية) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبث في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمه، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة الـ (تسعين) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار

اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعواه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل»، وحيث إن الثابت من ملف الدعوى أنَّ المدعي تبلغ بتاريخ ١٤٤١/٠٥/٠٧ هـ، برفض اعتراضه أمام المدعى عليها، وتقدم بدعواه أمام الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ١٤٤١/٠٦/٠٥ هـ، فإن الدعوى بذلك تكون قد استوفت الشروط النظامية الخاصة بها من الناحية الشكلية المشار إليها، مما يتعين معه قبولها شكلاً.

وأما من حيث الموضوع؛ فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابات طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لتقديم ما لديهما، تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في أن المدعي يرى أن هناك خطأ مادي من قبل المدعى عليها في تعبئة الإقرار، فيما يخص نسبة الربح ورأس المال، حيث إن نسبة الربح الصحيحة (١٥٪)، ورأس المال في السجل التجاري (٢٥,٠٠٠ ريال، ويطالب باعتماد القوائم المالية التقديرية، في حين ترى المدعى عليها محاسبة المدعي تقديرًا بناءً على إقرارات ضريبة القيمة المضافة المقدمة للمدعى عليها، استنادًا إلى المادة (الثالثة عشرة) من لائحة جباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١ هـ.

وحيث إن احتساب الوعاء الزكوي يتم في الأساس، بناءً على إقرارات المدعي المقدمة منه، ويلزمه تقديم ما يؤيد تلك الإقرارات، من قوائم مالية ودفاتر وسجلات نظامية، وفي حال عدم تقديم تلك المستندات الثبوتية، فيحق للمدعى عليها محاسبة المدعي تقديرًا، وذلك عن طريق تجميع المعلومات التي توصلها إلى احتساب وعاء عادل سواءً كان من خلال ما يقدمه المدعي من دلائل وقرائن موثقة أو من خلال الفحص الميداني الذي تجربته المدعى عليها، أو من أي معلومات تستقصيها من أطراف أخرى أو من كل هذه المصادر مجتمعة.

وحيث إن المادة (الثالثة عشرة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١ هـ، والمتعلقة بتحديد وعاء الزكاة لمن لا يسكون حسابات نظامية، نصت على أنه:

«٥- يحق للهيئة محاسبة المكلفين بالأسلوب التقديري من أجل إلزامهم بالتقيد بالمتطلبات النظامية في الحالات التالية:

أ- عدم تقديم المكلف إقراره الزكوي المستند إلى دفاتر وسجلات نظامية في الموعد النظامي.

ب- عدم مسك دفاتر وسجلات نظامية دقيقة تعكس حقيقة وواقع نشاط المكلف.

ج- مسك الدفاتر والسجلات بغير اللغة العربية في حالة إخطار المكلف كتابياً بترجمتها للعربية خلال مهلة تحددها الهيئة بما لا يتجاوز ثلاثة شهور وعدم تقيده بذلك.

د- عدم التقيد بالشكل والنموذج والطريقة المطلوبة في دفاتر وسجلات المكلف

وفقاً لما قضى به نظام الدفاتر التجارية.

هـ- عدم تمكن المكلف من إثبات صحة المعلومات المدونة في إقراره بموجب مستندات ثبوتية.

و- إخفاء معلومات أساسية في الإقرار كإخفاء إيرادات أو إدراج مصروفات غير حقيقة أو تسجيل أصول لا تعود ملكيتها للمكلف.

٦- يتكون الوعاء الزكوي بالأسلوب التقديري من الآتي ما لم يظهر إقرار المكلف وعاء أكبر:

رأس المال العامل، ويتم تحديده بأي من الطرق الممكنة سواء من السجل التجاري، أو عقود الشركة ونظامها، أو أي مستند آخر يؤيد ذلك، وإذا ظهر أن حقيقة رأس المال العامل تغاير ذلك فإن للهيئة تحديده بما يتناسب مع حجم النشاط وعدد دورات رأس المال بحسب العرف في كل صناعة أو تجارة أو أعمال.

الأرباح الصافية المحققة خلال العام والتي يتم تقديرها بنسبة ١٥٪ كحد أدنى من إجمالي الإيرادات...

٨- عند تحديد الوعاء الزكوي بالأسلوب التقديري تقوم الهيئة بتجميع المعلومات التي تمكنها من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المكلف لدى الهيئة من خلال ما يقدمه المكلف من دلائل وقرائن موثقة، ومن خلال المعاينة الميدانية والفحص الذي تقوم به الهيئة، ومن خلال أية معلومات تحصل عليها من أطراف أخرى مثل حجم استيراداته، وعقوده، وعمالته، والقروض والإعانات الحاصل عليها». كما نصت الفقرة رقم (٣) من المادة (العشرين) من اللائحة التنفيذية ذاتها على أنه «يقع عبء إثبات صحة ما ورد في إقرار المكلف الزكوي من بنود وأي بيانات أخرى على المكلف، وفي حالة عدم تمكنه من إثبات صحة ما ورد في إقراره، يجوز للهيئة عدم إجازة البند الذي لا يتم إثبات صحته من قبل المكلف أو القيام بربط تقديري وفقاً لوجهة نظر الهيئة في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة لها».

وحيث إن الثابت أن المدعي لم يقدم للمدعى عليها وفق إقراره لعام الخلاف، القوائم المالية المعتمدة من محاسب قانوني مرخص، عليه فقد قامت المدعى عليها بناءً على ذلك بإنفاذ حقها الذي كفله النظام بمحاسبة المدعي تقديرياً، مما يتضح معه -والحال ما ذكر- صحة وسلامة إجراء المدعى عليها، وتوافقه مع أحكام الفقرات (٥، ٦، ٨) من المادة (الثالثة عشرة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، المشار إليها. ولا ينال من ذلك ما أثاره المدعي من طلب اعتماد القوائم المالية التقديرية وإعادة احتساب الزكاة لعام الخلاف وفقاً لها، لأن إقراره الزكوي تقديري وليس وفقاً للحسابات، وهو مالم ينكره المدعي، وعلاوةً على ذلك تنوه الدائرة إلى أن القوائم المالية التقديرية التي يطالب المدعي بمحاسبته وفقاً لها هي عبارة عن قوائم مالية داخلية غير معتمدة من محاسب قانوني مرخص.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- قبول دعوى المدعي /، مالك (مؤسسة)، سجل تجاري رقم (.....)، شكلاً، ورفضها موضوعاً.

صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعى عليها وحضورياً اعتبارياً بحق المدعي، وتُلي علناً في الجلسة، وقد حددت الدائرة يوم الأحد ٢٩/٠٣/١٤٤٢ هـ الموافق ١٥/١١/٢٠٢٠م موعداً لتسلم نسخة القرار، ولأي من أطراف الدعوى استئنافه خلال (ثلاثين) يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم استئنافه.

وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.